

**A**

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة

A/43/699  
12 October 1988ARABIC  
ORIGINAL : ARABIC/CHINESE/ENGLISH/  
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

الدورة الثالثة والأربعون

البند ٣٦ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الإجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصرى

تقرير الأمين العام

المحتوياتالصفحة

٢	أولا - مقدمة .....
٤	ثانيا- الردود الواردة من الحكومات .....
٤	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .....
٥	الأرجنتين .....
٧	اسرائيل .....
٨	ايران (جمهورية - الاسلامية) .....
٩	ايرلندا .....
١٢	ايطاليا .....
١٤	باكستان .....
١٥	بلجيكا .....
١٦	بلغاريا .....
١٧	بيرو .....
١٩	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .....
٢٢	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .....
٢٢	الجمهورية الدومينيكية .....

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	
٢٣	..... الجمهورية الديمقراطية الالمانية
٢٥	..... الجمهورية العربية السورية
٢٦	..... جمهورية كوريا
٢٧	..... الدانمرك
٢٠	..... سورينام
٢١	..... الصين
٢١	..... العراق
٢٢	..... غانا
٢٢	..... فنلندا
٢٤	..... المكسيك
٢٥	..... الشرويج
٢٨	..... نيجيريا
٤٢	..... هولندا
٤٢	..... اليابان
٤٤	..... اليونان

أولا - مقدمة

١ - منذ عام ١٩٨٥ ، ظلت الجمعية العامة تطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الإجراءات المتضافرة التي تتخذها الدول من أجل القضاء على الفصل العنصري .

٢ - وقد طلبت الجمعية العامة من الأمين العام ، في قرارها ٢٣/٤٢ زاي المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بشأن الجهود الدولية المتضافرة ، أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار . وفي الفقرة ٧ من ذلك القرار ، ناشدت الجمعية العامة جميع الدول التي لم تقم بعد بالنظر في اتخاذ تدابير تشريعية وطنية أو تدابير أخرى ملائمة لزيادة الضغط على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ريثما يفرض مجلس الأمن جزاءات الزامية ، أن تقوم بذلك ، ومن أمثلة ذلك :

(أ) وقف القيام بأية استثمارات أخرى في جنوب افريقيا وتقديم قروض مالية إليها ؛

(ب) إنهاء جميع أوجه تعزيز أو دعم التجارة مع جنوب افريقيا ؛

(ج) حظر بيع الكروغير راند وجميع العملات الأخرى المضروبة في جنوب افريقيا ؛

(د) وقف جميع أشكال التعاون في المجال العسكري ، أو في مجال الشرطة أو المخابرات مع سلطات جنوب افريقيا ، ولا سيما بيع معدات الحاسبات الالكترونية ؛

(هـ) إنهاء التعاون النووي مع جنوب افريقيا ؛

(و) وقف تصدير وبيع النفط إلى جنوب افريقيا .

٣ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء طلب فيها معلومات عن تنفيذ القرار المذكور أعلاه ، ولا سيما الفقرة ٧ منه .

٤ - وقد تلقى الأمين العام ردوداً من عدد من الدول . وبعض هذه الردود يؤكد أن الحكومات المعنية لا تحتفظ بأية علاقات مع جنوب أفريقيا طبقاً للقرارات والمقررات الصادرة عن الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية أو كليهما . ويؤكد البعض الآخر من جديد السياسات السابقة المتبعة بشأن وقف الصلات مع جنوب أفريقيا والتدابير المتخذة حديثاً ضدها . وتؤكد جميع الردود الالتزام بهذه السياسات والتمسك بهذا القرار وكذلك بجميع قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة .

٥ - وترد في الجزء الثاني من هذا التقرير الردود الواردة من الدول استجابة لمذكرة الأمين العام الشفوية .

#### ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

#### اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

١ - إن الاتحاد السوفياتي إذ يسترشد بموقف سياسته الخارجية الرامية إلى القضاء الكامل والنهائي على الاستعمار والعنصرية في جميع أشكالها ومظاهرها ، يؤيد اجتناب الفصل العنصري - ذلك النظام للإنساني للاضطهاد العنصري .

٢ - لقد صوت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بتأييد قرارات الجمعية العامة ٢٣/٤٢ ألف إلى حاء ، بالإضافة إلى مقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن الأخرى التي تهدف إلى وضع نهاية لسياسات الفصل العنصري ، وهو يتقيد بجميع أحكامها ، ولا يحتفظ بعلاقات مع جنوب أفريقيا في الميادين السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية والميادين الأخرى . ويشاطر الاتحاد السوفياتي تماماً الاستنتاج الأساسي الوارد في القرارات بأن الفصل العنصري جريمة في حق الإنسانية وتهديد للسلم والأمن الدوليين ، وأن مسؤولية الأمم المتحدة الأساسية هي الإسهام في الجهود الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري دون مزيد من الإبطاء .

٣ - ويرى الاتحاد السوفياتي أن شمة ضرورة ملحة لأن تقوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتنفيذ أحكام هذه القرارات الرامية إلى تطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة الصارمة ضد جنوب أفريقيا . ويؤيد الاتحاد السوفياتي طلب الجمعية العامة

إلى مجلس الأمن أن ينظر على وجه الاستعجال في مسألة فرض جزاءات شاملة وإلزامية ضد ذلك البلد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

٤ - وتحظى الأعمال الهامة التي تقوم بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بتقدير شديد من الاتحاد السوفياتي . وقد زار وفد من اللجنة على رأسه السيد غاربا ، رئيسها ، موسكو في آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وعقد مناقشات في وزارة خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وقدم السيد غاربا معلومات عن أنشطة اللجنة في مجال تعبئة جهود المجتمع الدولي في الكفاح للقضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وذكر الجانب السوفياتي أن استئصال شافة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، الذي يمثل مفارقة زمنية في العصر الحديث ، يشكل أحد الاسس اللازمة لإقامة نظام للأمن المتكافئ للجميع في عالم اليوم المترابط .

٥ - وسيستمر الاتحاد السوفياتي في السعي وراء تحقيق تسوية عادلة ودائمة في الجنوب الافريقي ولضمان عيش الشعوب من كل الاجناس والقوميات في ظروف من المساواة ، ويعتزم أن يواصل تقديم مساهمته في كفاح الأمم المتحدة للقضاء على الفصل العنصري .

#### الارجنتين

[الاصل : بالانكليزية]

١ - تود البعثة الدائمة أن تذكر بأن السلطات الارجنتينية قد أصدرت البيانات التالية بشأن علاقاتها الثنائية مع جنوب افريقيا وأنها قد اتخذت في السنوات الاخيرة الإجراءات التالية :

(أ) وقف رحلات الخطوط الجوية الارجنتينية إلى جنوب افريقيا منذ عام

١٩٨١ ،

(ب) البيان المؤرخ في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٥ الصادر عن مجلس النواب بأنه يؤيد قطع جميع أنواع العلاقات الدبلوماسية والتجارية وغيرها من العلاقات مع جمهورية جنوب افريقيا ،

(ج) البيان المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ الصادر عن حكومة الارجنتين الذي تعرب فيه عن تأييدها لدعوة المجتمع الدولي بالافراج عن نيلسون مانديلا .

.../...

٥٩١٣٩

٢ - علاوة على ذلك ، فإن مثل هذه الخطوات التي تفرض الحفظ على النظام القائم على الفصل العنصري تتماشى مع الإجراءات التي تتخذها جمهورية الأرجنتين في شتى المحافل الدولية ، وهي :

(١) اجتماعات بلدان عدم الانحياز :

١١) شارك الأرجنتين بنشاط في مبادرات عدم الانحياز التي تسمى إلى تحقيق فرض جزاءات عريضة على جنوب افريقيا . وعليه فقد كانت ضمن الوفد المعني بفرض جزاءات شاملة على جنوب افريقيا والذي شكل لزيارة العواصم الغربية واليابان من قبل المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراري في ١٩٨٦ ؛

١٢) والأرجنتين أيضا عضو في صندوق افريقيا (صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري) الذي أنشئ في نفس مؤتمر القمة المعقود في هراري لمساعدة دول خط المواجهة وحركات التحرير الوطني ؛

(ب) اشتركت الأرجنتين في المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا المنعقدة في مقر اليونسكو عام ١٩٨٦ ، الذي يحدد الإعلان النهائي الصادر عنه نظاما من الجزاءات الشاملة الإلزامية ضد جنوب افريقيا ؛

(ج) وكانت الأرجنتين عضوا ونائبا للرئيس في حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة والدعم الدوليين للشعوب والحركات التي تكافح ضد الاستعمار والمنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري ، المعقودة في الكامبيرون في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، وقد أيدت نتائج هذه الحلقة وتوصياتها ؛

(د) وفي عام ١٩٦٨ ، صدقت الأرجنتين على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، كما أن أحد خبراءها ، أعيد انتخابه في عام ١٩٨٧ ، هو عضو في لجنة القضاء على التمييز العنصري ؛

(هـ) وفي عام ١٩٨٥ ، صدقت الأرجنتين على الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها .

### إسرائيل

[الأصل : بالإنكليزية]

١ - ستواصل الحكومة الإسرائيلية ، طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٧ ، جهودها لتخفيف حجم علاقاتها مع جنوب افريقيا ، وستمتنع عن القيام بمعاملات جديدة مع هذا البلد في حقل الدفاع .

٢ - وتواصل الحكومة الإسرائيلية أيضا ، بصفة دائمة وعملية ، تنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، على النحو التالي :

(أ) لم يوافق على استثمارات جديدة في جنوب افريقيا ؛

(ب) قطعت العلاقات الثقافية تماما مع معاهد جنوب افريقيا التي ترتبط ، بأي شكل من الأشكال بمات مع نظام الفصل العنصري ؛

(ج) لم يتم التوقيع ، في ميدان التعاون العلمي ، على أي اتفاق بين إسرائيل وجنوب افريقيا ؛

(د) تمنع اللجنة الوزارية المشتركة الإسرائيلية موظفي الخدمة المدنية في إسرائيل من القيام بأية زيارات إلى جنوب افريقيا ؛

(هـ) اتخذت السلطات المختصة الإسرائيلية ، بما في ذلك الدوائر الجمركية ، جميع الخطوات اللازمة لمنع أية حالة يمكن أن تستخدم فيها إسرائيل كنقطة عبور لنقل البضائع والخدمات من جنوب افريقيا وإليها .

٣ - وفيما يتعلق بموضوع تنفيذ برامج تدريبية في إسرائيل للمرشحين من المجتمعات المحلية للسود والملونين في جنوب افريقيا ، ستكون إسرائيل في نهاية عام ١٩٨٨ قد استقبلت ١٥٠ شخصا من الزعماء السود ، الذين يشتركون في دورات مختلفة في ميادين التنمية التعاونية بالمعهد الافريقي الآسيوي الذائع الصيت على المستوى العالمي ، وبمركز جبل الكرمل لتنمية المجتمع ، وبمعهد وينغت للدراسات الفيزيائية وبمعهد نعمات للقيادة النحائية .

٤ - وخلال عام ١٩٨٨ ، وجهت الدعوة رسميا إلى أربعة من الزعماء السود البارزين في جنوب افريقيا لزيارة إسرائيل وهم :

(أ) الدكتور نتانتو هاريسون موتلانا ، رئيس رابطة سويتو المدنية ؛

(ب) الدكتور لابامنج سيدي ، منسق مركز تعليم الكبار والموارد التدريبية في سويتو الجنوبية ؛

(ج) السيد فرانكلين مَن ، رئيس رابطة المدرسين بمقاطعة الكساب الغربية ؛

(د) السيد فرانك تشيكان ، الأمين العام لمجلس الكنائس في جنوب افريقيا .

### إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الامل : بالإنكليزية]

١ - قطعت جمهورية إيران الإسلامية علاقاتها مع نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران .

٢ - واستنادا إلى التشريعات الوطنية والتنظيمات الحكومية ، وبغية تعزيز الجزاءات المفروضة ضد جنوب افريقيا على الصعيد الدولي ، أوقفت جمهورية إيران الإسلامية جميع معاملاتها التجارية مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، بما في ذلك تصدير النفط .

٣ - وبغية تنفيذ السيادة الوطنية والحظر المفروض دوليا على تصدير النفط إلى جنوب افريقيا تنفيذا دقيقا ، والتحكم في المصير النهائي للنفط المشتري من جمهورية إيران الإسلامية لضمان عدم تسليمه إلى موانئ غير مآذون لها ، فإن جمهورية إيران الإسلامية تطالب بشهادة تفريغ من كل عميل أيا كان .

٤ - وقد أعربت جمهورية إيران الإسلامية في كل مناسبة ، عن تأييدها السياسي والمالي ، لمواقف دول خط المواجهة العادلة ضد عدوان جنوب افريقيا وتهديداتها .



وفي هذا السياق ، وبالإضافة إلى المساعدة الاقتصادية ، فقد اغتنمت جمهورية إيسران الإسلامية مناسبات مختلفة لإصدار بيانات وتصريحات عامة لإعادة تأكيد تأييدها للكفاح ضد الفصل العنصري .

٥ - وعضو في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، قامت جمهورية إيران الإسلامية بنشاط بتعزيز القرار الذي اعتمده في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ضد نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا واشتركت في تقديمه وتأييده .

### ايرلندا

[ الاصل : بالإنكليزية ]

١ - لا تزال حكومة ايرلندا مهتمة اهتماما بالغا بالحالة في جنوب افريقيا ، حيث تعيش الاغلبية الساحقة من سواد الناس محرومين عمدا من حقوقهم الإنسانية الأساسية ، مستبعدين من المشاركة في العملية السياسية لمجرد لون بشرتهم وتعرب حكومة ايرلندا عن شجبها لنظام الفصل العنصري الجائر بجميع أشكاله وتدنيه دون تحفظ ، وتعتقد أن استمرار هذا النظام هو السبب في كثير من المشاكل القائمة في منطقة الجنوب الافريقي . والحل الوحيد هو القضاء السريع والكامل على الفصل العنصري ، والاستعاضة عنه بمجتمع ديمقراطي متعدد الاجناس . ولا تزال الحكومة تشعر بالقلق إزاء إحجام حكومة جنوب افريقيا عن إدخال إصلاحات جوهرية ، وعن وضع حد لسياستها فيما يتعلق بإقامة ما يسمى "البانتوستانات" المستقلة .

٢ - وتدين ايرلندا استهانة جنوب افريقيا بالرأي العام الدولي استهانة متواصلة من خلال احتلالها غير الشرعي لناميبيا . وتعتقد ايرلندا أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال هو الأساس الذي يستند إليه استقلال ناميبيا . ولا تقبل ايرلندا أن يؤجل استقلال ناميبيا أو أن يوضع جانبا لأسباب دخيلة عليه ، أو بسبب ترتيبات لا تتماشى مع خطة الأمم المتحدة ، وقد طالبت جنوب افريقيا مرارا وتكرارا بالتخلي عن النشاط الذي يعيق التقدم نحو استقلال ناميبيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

٣ - وترى حكومة ايرلندا أن الفصل العنصري ليس فحسب إهانة للكرامة الإنسانية وباطلا في جوهره ، بل إنه أيضا يهدد سلم واستقرار كامل منطقة افريقيا الجنوبية .

وتدين حكومة ايرلندا دون تحفظ الغزوات المسلحة التي تشنها قوات جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة .

٤ - وتتمثل سياسة حكومة ايرلندا في العمل نحو إزالة الفصل العنصري بالطرق السلمية ، وهي تتبع هذه السياسة سواء من طرف واحد أو عن طريق مشاركتها كعضو في المنظمات الدولية على حد سواء . وتؤيد ايرلندا اتخاذ إجراءات دولية مناسبة ترمي إلى القضاء على الفصل العنصري بالطرق السلمية وبسرعة .

٥ - وأعلنت ايرلندا هذه السياسة في الأمم المتحدة بعدة طرق ، منها اشتراكها في تقديم القرار المعني بالإجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري . وتتمثل سياسة الحكومة في دعم قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات إلزامية تدريجية وذلك كوسيلة للضغط على جنوب افريقيا ، حتى تتخلى عن الفصل العنصري . وقد شاركت ايرلندا فيما مضى في تقديم قرارات تحث على فرض حظر نفطي وحظر على الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا .

٦ - وتدعم ايرلندا أيضا صناديق الأمم المتحدة للجنوب الافريقي ، وكذلك المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات إلى ضحايا الفصل العنصري . ونظرا إلى الحالة والاحتياجات الخاصة لبلدان الجنوب الافريقي ، فإن ايرلندا تشارك في أعمال مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي . كذلك فإن بلدين من بلدان الجنوب الافريقي هما بين البلدان الشريكة التي تحظى بالأولوية في برنامجنا للتعاون الإنمائي الشدائي .

٧ - واستمرت ايرلندا تعمل ، داخل الاتحاد الأوروبي ، على حث الدول الاثنى عشرة الأعضاء في الاتحاد على اتخاذ تدابير مشتركة أخرى تهدف إلى ممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا كي تتخلى عن الفصل العنصري بطريقة سلمية . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، اتخذت الدول الاثنى عشرة مجموعة أخرى من التدابير المشتركة لتكامل التدابير التي اتخذتها في عام ١٩٨٥ ، وترد تفاصيلها في الرد الذي قدمته ايرلندا في السنة الماضية بمدد تنفيذ القرار . وتشمل التدابير الجديدة ، المعتمدة في عام ١٩٨٦ ، في جملة أمور ، فرض حظر على الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا ، وحظر على استيراد الحديد والصلب والقطع النقدية الذهبية من جنوب افريقيا داخل الاتحاد . وعززت الدول الاثنى عشرة أيضا برنامجها الخاص بالتدابير الإيجابية الهادفة إلى تقديم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري . وتنفذ ايرلندا هذه التدابير تنفيذا كاملا ، كما تنفذ التدابير المعتمدة في عام ١٩٨٥ ، سواء أكان ذلك عن طريق التشريع أو عن طريق الممارسة الإدارية الملائمة .

٨ - وتفي أيرلندا بدقة بالتزامها القانوني الدولي بموجب الحظر الإلزامي الذي فرضته الأمم المتحدة على بيع الأسلحة إلى جنوب أفريقيا ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . وتقضي أنظمة التصدير الأيرلندية المعمول بها حاليا بالحصول على ترخيصات لتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية ، ولا يمنح أي ترخيص لتصديرها إلى جنوب أفريقيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . وقبل عام ١٩٧٧ ، كانت أيرلندا تمارس حظرا طوعيا على هذه الصادرات بدأت به منذ عام ١٩٦٣ . وكجانب من جوانب سياستها ، لا تستورد أيرلندا من جنوب أفريقيا الأسلحة أو الذخيرة أو العربات العسكرية لتستخدمها قوات الأمن الأيرلندية . بالإضافة إلى ذلك ، وفي إطار قيود الترخيصات المعمول بها والمفروضة على استيراد الأسلحة النارية إلى أيرلندا ، يحظر منح تراخيص خاصة لاستيراد الأسلحة والذخيرة من جنوب أفريقيا . وستدعم أيرلندا أي حظر إلزامي يفرضه مجلس الأمن على واردات الأسلحة والمعدات ذات الصلة من جنوب أفريقيا .

٩ - وعلى الصعيد الوطني ، اتخذت أيرلندا عددا من الخطوات للإعراب عن معارضتها للفصل العنصري وكرهها له . وقد توقف استيراد الفواكه والخض من جنوب أفريقيا إلى أيرلندا منذ بداية عام ١٩٨٧ بموجب أمر حكومي . وكجانب من سياستها العامة لا تقيم أيرلندا علاقات دبلوماسية مع جنوب أفريقيا ، ولا تشجع الحكومة على الهجرة إلى ذلك البلد . وتتجنب الاتصالات الرسمية مع جنوب أفريقيا . وترفض أيرلندا إقامة أية روابط ثقافية أو علمية مع جنوب أفريقيا وتحبط أي نوع من هذه العلاقات الخاصة ولا تشجع الحكومة العلاقات التجارية أو العلاقات الاقتصادية الأخرى مع جنوب أفريقيا . ولا يسمح لهيئات التصدير أو هيئات تنمية التجارة الممولة من الدولة فتح مكاتب في جنوب أفريقيا ، أو توفير المساعدة أو المعلومات إلى المصدرين الراغبين في الاتجار مع جنوب أفريقيا . ولا يوجد استثمار للقطاع العام الأيرلندي في جنوب أفريقيا . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، أصدر وزير الصحة أمرا بالآلا تشتري أية وكالة من وكالات الصحة الأيرلندية أية مواد منشؤها جنوب أفريقيا ، أو أن تبرم أية صفقات تجارية أو صفقات أخرى مع وكالات تابعة لجنوب أفريقيا . ولا توجد أية شركات أيرلندية في مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي . أما فيما يتعلق بصادرات الحاسبات الالكترونية إلى جنوب أفريقيا ، فلا يمنح الترخيص بالتصدير إلا إذا وردت ضمانات من المرسل إليه في جنوب أفريقيا بأن البضائع المعنية غير مخصصة لقوات الأمن التابعة لجنوب أفريقيا .

١٠ - وتدعم أيرلندا مبدأ عدم التمييز في الألعاب الرياضية . وبالتالي ، تبذل الحكومة كل ما في وسعها لتحويل دون حدوث اتصالات رياضية دولية بين أيرلندا وجنوب أفريقيا ، ولا تقدم المعونة إلى المنظمات الرياضية الأيرلندية التي تجري اتصالات مع

جنوب افريقيا . وفيما مضى ، منعت الحكومة أيضا ممثلي فرق جنوب افريقيا من المشاركة في المسابقات الرياضية في ايرلندا .

### ايطاليا

[الاصل : بالفرنسية]

فيما يلي بيان بالاجراءات التي اتخذتها الحكومة الايطالية فيما يتعلق بالفقرات ٧ و ٨ و ٩ من القرار ٢٣/٤٢ زاي المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ :

١ - عملا بالمقررات التي اتخذها الاتحاد الاوروبي في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ اصدر وزير التجارة الخارجية مرسوما في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ يحظر فيه أية استثمارات ايطالية أخرى مباشرة في جنوب افريقيا ، سواء كانت عامة أو خاصة .

٢ - واستجابة للفقرة ١٤ (ج) من قرار الامم المتحدة ٩٢/٢٤ الذي لم تمنح ايطاليا أية قروض حكومية اضافية لجنوب افريقيا ، بالرغم من أن القرار ليس إلزاميا . وبالتالي انخفضت الأنشطة المالية مع جنوب افريقيا انخفاضاً حاداً .

٣ - وقلمت الحكومة الايطالية أيضا العلاقات التجارية مع جنوب افريقيا عن طريق ايقاف ضمانات تأمين الدولة للمعاملات المتوسطة والطويلة الاجل وليس هناك غرفة تجارية مشتركة بين ايطاليا وجنوب افريقيا معترف بها رسمياً .

٤ - وبالرغم من أن ايطاليا لا تزال تعتمد إلى حد ما على واردات الفحم من جنوب افريقيا ، فإن الصادرات الايطالية قد انخفضت بنسبة ٣٥ في المائة في الفترة ما بين ١٩٨٤ و ١٩٨٧ .

٥ - وتنفذ ايطاليا بالكامل لائحة الاتحاد الاوروبي الصادرة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ التي تحظر استيراد العملات الذهبية من جنوب افريقيا .

٦ - ويحظر جميع أشكال التعاون في المجال العسكري أو في مجالي الشرطة والمخابرات بين ايطاليا وجنوب افريقيا وفقاً لقرارات مجلس الامن ذات الصلة .

- ٧ - ويحظر أيضا جميع أشكال التعاون في المجال النووي نتيجة للقرار الذي اتخذته الدول الاثنتا عشرة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ .
- ٨ - وصادرات ومبيعات النفط في ايطاليا مرهونة بمدور إذن من الحكومة . وبموجب هذا الاجراء يمكن تنفيذ الحظر الذي فرضه الاتحاد الاقتصادي الاوروبي على صادرات النفط إلى جنوب افريقيا تنفيذا صارما .
- ٩ - أما المساعدات التي تقدمها ايطاليا إلى البرامج الاقليمية الشائعة لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي فقد ازدادت بصورة ملحوظة في السنوات الاخيرة . وتركز بصفة رئيسية على النقل والموصلات ، وتهدف إلى الحد من اعتماد البلدان الاعضاء على جنوب افريقيا في المجالين الاقتصادي والتجاري .
- ١٠ - وخصمت ايطاليا ما مجموعه ١٥٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ . وبمناسبة آخر اجتماع سنوي لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، تعهدت ايطاليا بدفع مبلغ ١٠٠ مليون دولار على شكل مساعدات للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وتقدم ايطاليا ١٣ في المائة من الدعم المقدم لبرامج الاتحاد الاقتصادي الاوروبي المخصصة للبلدان الاعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي .
- ١١ - وبالإضافة إلى ذلك فقد تطور التعاون الثنائي بين ايطاليا ودول خط المواجهة تطورا كبيرا مما يجعل ايطاليا إحدى الدول المانحة الرئيسية .
- ١٢ - وفي عام ١٩٨٧ ، قدمت ايطاليا ٢٢٨ بليون ليرة ايطالية في شكل منح و ١٨٣ بليون ليرة ايطالية على سبيل قروض مساعدة للبلدان التسعة الاعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي . وتنفي الاشارة أيضا إلى أن ايطاليا قامت في عام ١٩٨٧ بإعادة جدولة الديون المستحقة على موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وذلك بموجب شروط مواتية جدا .
- ١٣ - وفي عام ١٩٨٧ اضطلعت ايطاليا ببرامج المساعدة والدعم التالية فيما يتعلق بضحايا الفصل العنصري :
- (١) التدريب التعليمي والمهني : ١٢٧ زمالة بكلفة اجمالية قدرها ٤٣١,٥ مليون ليرة ايطالية .

(ب) التعاون الطبي : زودت ايطاليا ثلاثة مستشفيات في كوازولو بستانة أطباء ومعدات تقدر قيمتها بمبلغ بليون لييرة ايطالية .

(ج) المساعدة الانسانية : خصمت ايطاليا قرابة عشرة بلايين لييرة ايطالية للاجئين من جنوب افريقيا وناميبيا وأنفولا في المنطقة .

١٤ - وفي الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٨٨ زادت ايطاليا إلى درجة كبيرة من مجموع مساهماتها المقدمة إلى صناديق الأمم المتحدة المتعلقة بجنوب افريقيا . فقد ارتفعت مساهماتها المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي من ٤٠ مليون إلى ٤٠٠ مليون لييرة ايطالية ، ومساهماتها المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة لناميبيا بما في ذلك حساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا من ٨٠ مليون إلى ٦٠٠ مليون لييرة ايطالية ، ومساهماتها المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا من ٤٠ إلى ٨٠٠ مليون لييرة ايطالية . وساهمت ايطاليا أيضا في "صندوق افريقيا" الذي أنشأته حركة بلدان عدم الانحياز وذلك عن طريق مشروع مساعدات غذائية تبلغ قيمتها أربعة بلايين لييرة ايطالية .

١٥ - وتلتزم ايطاليا بدقة بالقيود التي اعتمدها الدول الاثننا عشرة في عام ١٩٨٥ بعدم التشجيع على عقد اتفاقات ثقافية أو علمية ، إلا في الحالات التي قد تساعد فيها هذه الاتفاقات على القضاء على نظام الفصل العنصري أو التي لا يكون لها أثر في دعم ذلك النظام (كما في حالة العقود الرسمية والاتفاقات الرياضية الدولية) .

### باكستان

[الاصل : بالانكليزية]

١ - أعلنت باكستان باستمرار تأييدها الشابت لأي إجراء وقرار تتخذه هيئات الأمم المتحدة يدعو حكومة جنوب افريقيا للامتناع عن انتهاك سياساتها غير الانسانية . وهي لم تعبر عن تضامنها مع شعب جنوب افريقيا فحسب وإنما قامت بتقديم المساعدات العملية والمادية إلى ضحايا الفصل العنصري .

٢ - وظلت إسلام آباد تمارس مقاطعة كاملة ، صارمة وشاملة لنظام الفصل العنصري طوال فترة العقود الأربعة الماضية . وقد التزمت التزاما صارما بسياسة المقاطعة في المجالات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والرياضية والبحرية والجوية مع بريتوريا وانتهجت تلك السياسة بدقة .

٣ - ويجري تقديم المساهمة المادية البسيطة في الكفاح على الصعيدين الشئيين ومتعدد الاطراف على النحو التالي :

(أ) يتم التبرع كل عام بمبلغ معين للمندوق الافريقي وصندوق الامم المتحدة لناميبيا وصندوق الامم المتحدة الاستثنائي لجنوب افريقيا ؛

(ب) يجري تنفيذ برنامج خماسي لتقديم المساعدة التقنية لافريقيا وتقديم إلى دول خط المواجهة وإلى حركات التحرير الافريقية بموجب هذا البرنامج عدة برامج تقنية وبرامج للتدريب المهني في مختلف التخصصات من أجل تطوير مواردها البشرية ؛

(ج) قدمت هذه السنة معونة خاصة إلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية "سوابو" في شكل ملابس عسكرية .

٤ - وتتعهد باكستان بتقديم الدعم الكامل والمطلق لجهود الامم المتحدة من أجل القضاء على شرور الفصل العنصري .

### بلجيكا

[الامل : بالفرنسية]

اتخذت بلجيكا التدابير التالية :

في ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، و ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ و ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، اعتمدت بلجيكا ، بالاتفاق مع الدول الاخرى الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، سلسلة من التدابير التقييدية والايجابية الرامية الى زيادة فرض الضغط على نظام الفصل العنصري . وتتمشى هذه التدابير مع التوصيات الواردة في الفقرات ٧ و ٨ و ٩ من القرار ٢٣/٤٢ زاي ، التي صوتت بلجيكا بتأييدها ، كما أن هذه التدابير قد عرضت بالفعل على الجمعية العامة . وتشعر الحكومة البلجيكية بقلق بالغ إزاء التطورات الحاصلة في الحالة الداخلية في جنوب افريقيا ، وتحثفظ لنفسها بامكانية اتخاذ مزيد من التدابير بالاتفاق مع شركائها الاوروبيين .

## بلغاريا

[الأصل : بالانكليزية]

١ - تابعت حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية دوما تطور الأحداث في الجنوب الأفريقي بعناية واهتمام شديدين . ويتطلب تحسين العلاقات الدولية والوعي الذي لا يفتأ يتزايد بالحاجة الى ايجاد وسائل سياسية لحل التناقضات التي تراكمت حتى الآن بذل جهود مشتركة من جانب شعوب العالم للتوصل الى حل شامل عادل ودائم للصراعات في الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية . وفي هذا الضوء ، تهنئ جمهورية بلغاريا الشعبية حكومة جمهورية أنغولا الشعبية على ما أبدته من حسن نية ومرونة سياسية في بحشها عن حل سلمي للمشاكل عن طريق المفاوضات . ونحن نأمل في أن يكون توقيع الاتفاق الأولي بين أنغولا وكوبا وجمهورية جنوب افريقيا عن طريق وساطة الأمم المتحدة بمثابة دافع أولي لبدء عملية يمكن أن تفضي الى حل هذا النزاع بمنح ناميبيا استقلالاً حقيقياً ووقف سياسة جنوب افريقيا العدوانية تجاه الدول المستقلة المجاورة لها والقضاء على نظام الفصل العنصري . ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأنه لا يمكن تحقيق استقرار وتقدم في اطار تطور الدول في ذلك الجزء من العالم دون استئصال شأفة نظام الفصل العنصري المشين .

٢ - ولقد كانت جمهورية بلغاريا الشعبية في صدارة البلدان التي أيدت إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ودأبت منذ ذلك الحين على تقديم العون للشعوب المكافحة ، وأخذت تسهم في التنفيذ التام للإعلان وفي إزالة آخر بقايا الاستعمار . ولقد منحت بلغاريا دوما مسانبتها بلا تحفظ لحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال الوطني . وتستند هذه السياسة الى دستور بلغاريا الذي ينص على التزام هذا البلد بتأييد الكفاح العادل للشعوب من أجل الاستقلال والتقدم الاجتماعي . ويتنافى كل من العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري مع عقيدة الاشتراكية وممارساتها ، الأمر الذي يحدد موقف حكومة بلغاريا من هذه الظواهر اللاإنسانية .

٣ - وقبل وقت طويل من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، كانت مبادئها الأساسية قد أدرجت في دستور بلغاريا وفي قانون عقوبات البلد . وقد شملت آخر تعديلات أدخلت على قانون العقوبات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ اعتماد أنظمة خاصة في الفصل الرابع عشر من الباب الثالث ، من بينها تدابير ضد جريمة الفصل العنصري تتفق تماماً مع اتفاقية الأمم المتحدة .



٤ - وتدين جمهورية بلغاريا الشعبية بحزم سياسة الفصل العنصري التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا العنصري ، وتؤيد تأييدا كاملا نداءات شعوب العالم بفرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا تمشيا مع نص الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ولا تحتفظ جمهورية بلغاريا الشعبية بأية علاقات سياسية واقتصادية أو تجارية أو ثقافية مع جمهورية جنوب افريقيا كما أنها تتقيد بشدة بقرارات الامم المتحدة التي تدعو الى فرض عزلة دولية على نظام جنوب افريقيا .

٥ - وتقدم حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ، ونقابات العمال البلغارية ، ولجنة تضامن الشعوب الآسيوية والافريقية ، فضلا عن المنظمات العامة الأخرى ، مساعدتها الفعالة للشعوب المقهورة في الجزء الجنوبي من افريقيا ولحركات تحريرها الوطني ، عن طريق منحها العون المادي وإتاحة إمكانية إيفادها الطلبة الى المدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي في بلغاريا . كما يقدم هذا البلد الى الامم المتحدة خمس منح دراسية لمواطني الاقاليم التابعة .

٦ - وتقوم حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية بتطوير علاقات تجارية واقتصادية متبادلة النفع مع دول خط المواجهة كما تقدم لها العون المادي وغيره من أنواع العون بغية تعزيز استقرارها الاقتصادي واستقلالها الوطني . وهناك حاليا ما يزيد على ٢٠٠ خبير بلغاري يعملون في مجالات التعليم وتصميم المشاريع الصناعية ، وفي الزراعة والرعاية الطبية في أنغولا وحدها . وتتواصل جمهورية بلغاريا الشعبية النظر بعين الفهم الى احتياجات هذه الدول كما ستستمر في توفير العون من أجل التغلب على المصاعب الكبيرة التي نشأت نتيجة لسياسة زعزعة الاستقرار التي اتبعها نظام الفصل العنصري لسنوات طوال .

٧ - وسيظل القضاء التام على الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري يشكل حجر زاوية في سياسة بلغاريا الخارجية حسبما تنتهجها حكومة هذا البلد .

#### بييرو

[الأصل : بالاسبانية]

١ - تمشيا مع موقفها المبدئي لرفض نظام الفصل العنصري ، قامت بييرو بسلسلة من الأنشطة لتوسيع نطاق الأثر المترتب على قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٢ إلى أقصى حد ممكن .

٢ - وتقرر في هذا الصدد ، أن توجه وزارة الخارجية التنسيق المتواصل المتمدد القطاعات لجوانب معينة في القرار ٢٣/٤٢ مع شتى الكيانات الحكومية لضمان معالجة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ الجزاءات على نحو فعال وسريع .

٣ - وفيما يتعلق بالإنهاء الكامل لترويج التجارة مع جنوب افريقيا ، أنشئ مكتب لجنوب افريقيا بالتنسيق مع معهد التجارة الخارجية ، وظيفته هي تقديم البدائل التجارية المناسبة فيما يتعلق بالصادرات والواردات لاقناع الشركات البيروفية بالعدول عن الاشتراك في معاملات تجارية مع جنوب افريقيا .

٤ - وفيما يتعلق بتصدير البترول ، تواصل الحكومة البيروفية التعاون الوثيق مع شركة الدولة للبترول في بيرو . وبالتالي فإن بيرو في وضع يمكنها من القول انه ، على غرار السنوات السابقة ، لم ترسل شحنات مباشرة هذه السنة من الهيدروكربونات و/أو منتجاتها الفرعية إلى جنوب افريقيا . فضلا عن ذلك ، وبسبب القيود المفروضة على تصدير البترول ، اعتبرت ناميبيا تتمتع بذات مركز جنوب افريقيا .

٥ - وبالإضافة إلى ذلك فقد عُقد الاجتماع الثالث لكبار مسؤولي لجنة صندوق افريقيا في بيرو مؤخرا ، وبذلك ساهمت في المجهودات الدولية المتضافرة بغية تحقيق التنفيذ الفعال للاليات المنشودة من أجل بلوغ أهداف ذلك الصندوق .

٦ - وكما يعلم الجميع ، فقد عقدت بيرو تهرعا بسلع تقدر بعشرة ملايين من دولارات الولايات المتحدة أو ما يعادلها بالعملة المحلية . وصدر بهذا الشأن إعلان لشحن ١٠٠ ٠٠٠ صندوق من سمك السردين المعلب أثناء الاجتماع الثالث للجنة . فضلا عن ذلك ، فقد قدم وزير الخارجية بالتنسيق مع معهد التخطيط الوطني ، برنامجا شاملا للمشاريع المخصصة لتقديم مساعدات تقنية لدول خط المواجهة في مجالات الزراعة والصحة والتجارة وممكد الاسماك . وتجري الآن ترتيبات لضمان تنفيذ ذلك البرنامج على وجه السرعة .

### جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

١ - تشاطر جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية المجتمع الدولي قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة في جنوب افريقيا . لقد أصبح الوضع في الجنوب الافريقي مصدرا لعدم الاستقرار في العلاقات الدولية نتيجة لرفض سلطات بريتوريا العنيد وضع نهاية لسياستها القائمة على التمييز العنصري والاضطهاد ، وقمعها وارهابها لأؤلئك الذين يكافحون سياسة وممارسات الفصل العنصري للإنسانية وأعمالها العدوانية ضد دول خط المواجهة .

٢ - وتعارض سياسة وممارسات الفصل العنصري مع ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد أعلنت الامم المتحدة أن نظام الفصل العنصري الذي يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين جريمة في حق الإنسانية .

٣ - وتظهر جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية دوما تضامنها مع المناضلين الشجعان من أجل الحرية في الجنوب الافريقي وتعبر باستمرار عن تأييدها لهم ، وترفض أية مناورات ترمي للإبقاء على نظام الفصل العنصري وتنادي بعزل نظام بريتوريا عزلا تاما عن طريق فرض جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

٤ - وقد اشتركت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وهي طرف في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، في توسيع الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، وكانت من بين أوائل الذين وقعوا وصدقوا على ذلك الصك .

٥ - وتقوم جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بدور ايجابي في الأنشطة الدولية الرامية للقضاء على نظام الفصل العنصري ، وإنهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، وإزالة بؤر التوتر في جنوب القارة الافريقية ، وتدعو أيضا لعزل نظام بريتوريا عزلا تاما .

٦ - وتشارك جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية منذ عدة سنوات ، كما هو معروف جيدا ، بدور فعال في مساعي الأمم المتحدة المتمثلة باجتثاث الفصل العنصري ، ولاسيما في أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والغريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا .

٧ - ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ، لا تحتفظ جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بأية علاقات مع جنوب افريقيا في الميادين السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والثقافية أو أية ميادين أخرى . ولدى منظمات التجارة الخارجية لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعليمات للتقيد بدقة بأحكام قرار الجمعية العامة (د - ١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ، الذي يدعو لقطع جميع الروابط الاقتصادية مع نظام الفصل العنصري . ووفقا لهذه التعليمات ، ينبغي على وحدات التجارة الخارجية والمؤسسات التي لها صلات مباشرة مع الشركات الاجنبية أن تتجنب أية اتصالات مع جنوب افريقيا ، بما في ذلك الاتصالات عن طريق الغير .

٨ - إن معظم الدول الاعضاء في الأمم المتحدة قد استحدثت الآن جزاءات شاملة أو انتقائية ضد النظام الحاكم في جنوب افريقيا . غير أنه تجدر ملاحظة أن مجلس الأمن لم يستطع ، نتيجة لموقف بعض الدول ، اتخاذ الجزاءات الالزامية الشاملة التي أوصت بها مرارا الجمعية العامة . ويبدو أن من المستصوب في ظل هذه الظروف تركيز الانتباه على بعض من أكثر وسائل الضغط فعالية على جنوب افريقيا ، وهي فرض حظر نفطي كامل ، ومنع استيراد الفحم من جنوب افريقيا ومقاطعة الخطوط الجوية .

٩ - وإلى جانب هذه التدابير ، يتعين مواصلة الجهود الكفيلة بأن يتخذ مجلس الأمن جزاءات الزامية شاملة .

١٠ - ومن رأي جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن الدعم الواسع والمتعدد الاطراف لحركات التحرر الوطني مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى . ومن المناسب الآن تماما أن يدعو رجال الدولة والسامة البارزون ، والعلماء المشهورون والشخصيات الثقافية إلى زيادة الضغط على النظام العنصري ، والحد من أي تعاون مع النظام واستخدام كل وسيلة ممكنة لزيادة المساعدة الشاملة للشعب المناضل في جنوب افريقيا .

١١ - وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بوصفها نصيرا دائما لكفاح جميع البلدان الافريقية ، بما في ذلك دول خط المواجهة ، في سبيل نيل استقلال اقتصادي حقيقي ، وتصحيح وضعها غير المتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، تؤدي دورا في توفير المساعدة لتلك البلدان في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد السوفياتي . ويجري تطوير العلاقات الاقتصادية والعلمية والتقنية مع البلدان الافريقية على مختلف الامعدة ، وفقا لموارد الجمهورية المتاحة ، وذلك على أساس الاحترام الكامل للسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والحقوق المتساوية والفائدة المتبادلة . وتمتد مؤسسات ومنظمات جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية البلدان الافريقية بالمعدات والمواد اللازمة لتشيد المنشآت الصناعية والزراعية أو توسيعها أو تميميرها .

١٢ - وتقدم جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مساعدة واسعة النطاق للدول الافريقية في شكل تدريب موظفيها الوطنيين . وتقوم مؤسسات الجمهورية التعليمية الثانوية والمتخصصة بتوفير التدريب لهم منذ عام ١٩٦١ .

١٣ - وفي جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، يُحتفل على نطاق واسع باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري ، واليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح ، ويوم تحرير افريقيا ، واسبوع التضامن مع كفاح شعوب الجنوب الافريقي ، واليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا ، واليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا . وتعبئ الاجتماعات والاحتفالات العامة التي تجرى في تلك الايام الرأي العام لنصرة الكفاح العادل لشعوب الجنوب الافريقي وللبرشية التقدمية بأسرها ضد الفصل العنصري ، عملا على القضاء الكامل على الحكم الاستعماري والاستعمار الجديد ولمناهضة أي مظهر من مظاهر التمييز العنصري . وترسل المعلومات المتعلقة بالانشطة المخطلع بها في الجمهورية بصورة منتظمة إلى مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري كما يرد ذكرها في منشوراته . وتقوم وسائط الإعلام الجماهيري في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بالتعريف على نطاق واسع بالمسائل المتعلقة بالكفاح ضد الفصل العنصري بالإضافة إلى أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية . وفي عام ١٩٨٨ ، تم عقد سلسلة من الأنشطة للاحتفال بعيد الميلاد السبعين للمناضل البارز ضد الفصل العنصري ، نلسون مانديلا ، أشاد خلالها شعب اوكرانيا بما لهذا الخصم المبرز للفصل العنصري ، الذي يذوي في غرف تعذيب نظام برييتوريا ، من شجاعة وعزم لا يلينان ، وطالب بإنهاء طغيان العنصريين وإطلاق سراح نلسون مانديلا وغيره من المسجونين السياسيين .

١٤ - وكما جاء في الرسالة التي وجهها وزير خارجية جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية إلى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا :

"إن على سلطات بريتوريا أن تدرك في نهاية الامر انه لن يتم انقاذها بزيادة تصعيد الارهاب والقمع ، ولا باستمرار احتلال ناميبيا ولا بأعمال العدوان ضد دول خط المواجهة . إن الاعتماد على القوة لن يؤدي إلا إلى معاناة جديدة ، وزيادة تضيق عقدة النزاع ويجلب معه خطر حدوث انفجارات عنصرية يصعب التنبؤ بنتائجها .

"إننا ندعو جميع محبي السلم ، والعدل والحرية إلى توحيد جهودهم سعياً وراء الهدف النبيل - القضاء الكامل على العنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي" .

#### جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

١ - إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد تاييدا حازماً القضاء الفوري على الفصل العنصري ، الذي هو جريمة في حق الانسانية وأحد الاسباب الرئيسية للتوتر في جنوب القارة الافريقية .

٢ - وتتفق جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تقييداً تاماً بقرارات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع ، بما فيها القرار ٢٣/٤٣ زاي ، الذي صوتت بتأييد اتخاذه في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وقد تقدمت في نفس تلك الدورة بستة قرارات عن موضوع سياسة الفصل العنصري .

٣ - وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لم تقم قط ، ولا تقيم ، أية علاقات مع جنوب افريقيا في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو في أي ميدان آخر ، وليست لديها كذلك أي اتفاقات تعاقدية أو متعلقة بمنح تراخيص مع النظام العنصري الحاكم في بريتوريا .

٤ - كما أن المؤسسات والسلطات الحكومية المختصة في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ترمد بدقة التقيد العملي بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تستهدف تأمين فرض العزلة الدولية الكاملة على نظام الفصل العنصري الحاكم في جنوب افريقيا .

٥ - وتؤيد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية اتخاذ تدابير ضد جنوب افريقيا أكثر تضامرا وخاضعة لرقابة صارمة ، كما تؤيد تقيد جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بقرارات المنظمة ذات الصلة ، وفرض جزاءات شاملة وإلزامية ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وينبغي أن يشكل استئصال الفصل العنصري من جنوب افريقيا عنصرا جوهريا في عملية إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين .

٦ - وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تقف إلى جانب شعوب الجنوب الافريقي في مطالبتها بتحقيق تسوية سياسية في جنوب القارة وبتخاذ الأمم المتحدة إجراءات فعالة للقضاء على نظام الفصل العنصري الاجرامي للإنساني .

#### الجمهورية الدومينيكية

[الاصل : بالاسبانية]

تنفيذا للقرار ٢٣/٤٢ زاي المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، فإن حكومة الجمهورية الدومينيكية لا تقيم أية صلات دبلوماسية أو قنصلية أو تجارية أو أكاديمية أو ثقافية أو علمية أو رياضية مع نظام جنوب افريقيا الحاكم القائم على الفصل العنصري .

#### الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[الاصل : بالفرنسية]

١ - في مناسبات سابقة عديدة ، نبذت الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشدة الجرائم التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصري وما تتبعه من سياسة الفصل العنصري ، وزعزعة الاستقرار والعدوان ضد الدول ذات السيادة في المنطقة ، واستمرار

احتلاله غير المشروع لناميبيا . وهذه السياسة تهدد السلم والامن الدوليين ، وتتطلب ردا حاسما من جانب الامم المتحدة ، وعليه ، فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد دعوة مجلس الامن إلى فرض جزاءات شاملة وإلزامية ضد جنوب افريقيا ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وبسبب الموقف الهدام لبعض الدول الغربية الاعضاء ، لم يتمكن مجلس الامن حتى الآن من اتخاذ إجراء ملائم في هذا الصدد .

٢ - وفي ظل هذه الظروف ، فمن شأن فرض جزاءات بصورة جزئية أن يساعد على عزل نظام الفصل العنصري على الصعيد الدولي ، ولو أنه لن يكون لها نفس تأثير التدابير التي يدعو مجلس الامن إلى اتخاذها . ووفقا لذلك ، قامت الجمهورية الديمقراطية الالمانية في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، بالتصويت بتأييد القرار ٢٣/٤٢ جيم ، الذي يدعو الدول إلى فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا . وذلك يتفق مع الموقف المبدئي الذي يتخذه البلد والذي يؤيد فرض جزاءات ضد بريتوريا . وليس للجمهورية الديمقراطية الالمانية أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها مع جنوب افريقيا . ويجب أن تقترن الضغوط الدولية المفروضة على بريتوريا بتقديم مساعدات فعالة إلى ضحايا السياسة العنصرية لهذا النظام .

٣ - وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية تأييدا كاملا كفاح الشعوب من أجل السلم والامن والتقدم الاجتماعي ، وضد الهيمنة الامبريالية والعنصرية والفصل العنصري ، وذلك عملا بالأحكام الاساسية لدستورها . وتنص الفقرة ٣ من المادة ٦ من دستور الجمهورية الالمانية على ما يلي : "تؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الدول والشعوب التي تكافح ضد الامبريالية ونظامها الاستعماري ، ومن أجل الاستقلال الوطني والحرية والتقدم الاجتماعي" .

٤ - والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة ، تعمل بنشاط من أجل الاستئصال التام لشفافة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وقد انضمت إلى اتفاقيات الامم المتحدة المتعلقة بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري ، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . فضلا عن ذلك ، فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية كانت هي التي تبنت أصلا القرار المتعلق بمركز تلك الاتفاقية الدولية الذي يسمى إلى زيادة عدد الاطراف في ذلك الصك من صكوك القانون الدولي .



٥ - إن التضامن الدولي قضية يناصرها جميع مواطني الجمهورية الديمقراطية الألمانية . ففي عام ١٩٨٧ ، تبرع السكان بمبلغ قدره ٢٠٠ مليون مارك لهذه القضية ، وذهب معظمه لدعم دول خط المواجهة ، والمؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وتتواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية تقديم هذا الدعم إلى تلك الحركات تضامنا معها .

### الجمهورية العربية السورية

[الأصل : بالعربية]

١ - لقد عبّرت الجمهورية العربية السورية في مناسبات متعددة عن تضامنها مع شعب جنوب افريقيا فيما يتعلق بهدف استئصال شأفة الفصل العنصري ، وادانتها للجرائم التي يرتكبها النظام العنصري الحاكم في جنوب افريقيا ضد شعب جنوب افريقيا وسياسته الرامية إلى زعزعة استقرار الدول ذات السيادة في المنطقة وارتكاب العدوان ضدها ، وكذلك لسياسته في الاستمرار في احتلال ناميبيا بطريقة غير شرعية ، وهي سياسات تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

٢ - وأعلنت الجمهورية العربية السورية كذلك أن هناك حاجة لاتخاذ اجراء لفرض جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وادانت سياسة الفصل العنصري وممارساته بوصفها جريمة ضد الإنسانية كما جاء في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، لعام ١٩٧٢ .

٣ - وفيما يتعلق باشتراك الجمهورية العربية السورية في النضال العالمي من أجل التحرر من جميع أشكال العنصرية والعدوان والاستغلال ، فإننا نود أن نؤكد من جديد أن القانون الساري في البلاد موجه نحو المقاطعة والعزل التامين للنظام العنصري في جنوب افريقيا وإن الجمهورية العربية السورية لم ولن تشارك في أي نوع من العلاقات مع النظام العنصري في جنوب افريقيا وذلك طبقا لسياستها الثابتة والتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ضد الفصل العنصري والتمييز العنصري والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

### جمهورية كوريا

[الاصـل : بالانكليزية]

١ - تؤيد جمهورية كوريا مجهودات المجتمع الدولي الرامية إلى استئصال شائسة الفصل العنصري بالنظر الى أن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا سياسة غير إنسانية .

٢ - وامتثالا لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى انتهاء التعاون مع جنوب افريقيا ، قامت حكومة جمهورية كوريا بقطع جميع العلاقات الرسمية مع جنوب افريقيا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاكاديمية والعلمية والرياضية ، وسيظل هذا الموقف دون تغيير حتى تقوم جنوب افريقيا بإلغاء سياسات الفصل العنصري .

٣ - وفرضت حكومة جمهورية كوريا كذلك بعض الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، هي :

(أ) حظر التجارة في المواد الاستراتيجية والنوية المتملة بشؤون الدفاع ؛

(ب) حظر تبادل الوفود التجارية ؛

(ج) سحب مكتب التعاون التابع لمؤسسة ترويج التجارة الكورية ومكاتب الشركات التجارية الأخرى من جنوب افريقيا .

٤ - وتبرعت حكومة جمهورية كوريا منذ عام ١٩٧٨ بمبلغ ٢١٠ ٠٠٠ دولار لمختلف مناديق الأمم المتحدة الاستثمارية وبرامجها للجنوب الافريقي ، وعقدت تبرعا بمبلغ قدره مليون دولار لمندوق افريقيا لدعم دول خط المواجهة الذي بدأته حكومة الهند في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . فضلا عن ذلك فقد قدمت حكومة جمهورية كوريا منحة قدرها ٢٧٨ ٠٠٠ إلى بوتسوانا ووفرت التدريب التقني لعشرة متدربين من بوتسوانا منذ عام ١٩٧٨ .

### الدانمرك

[الاصل : بالانكليزية]

١ - تنفيذًا للفقرات ٧ و ٨ و ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٢ زاي المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بشأن الإجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري ، فقد اتخذت التدابير التالية :

وقف القيام بأي استثمارات أخرى في جنوب افريقيا وتقديم قروض مالية إليها

٢ - يحظر القانون رقم ٢٤٣ المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ القيام بأي استثمارات جديدة والدخول في عقود من أي نوع فيما يتعلق بجنوب افريقيا وناميبيا .  
٣ - وكذلك فإن القانون الدانمركي يحظر تقديم القروض المالية الى جنوب افريقيا وناميبيا .

٤ - وعلاوة على ذلك ، فإن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي قد اتخذت في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ قرارا بوقف أية استثمارات جديدة مباشرة في جنوب افريقيا .

إنهاء جميع أوجه تعزيز أو دعم التجارة مع جنوب افريقيا

٥ - طبقا للقانون رقم ٢٨٩ المؤرخ في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، فإن جميع أنواع التجارة في السلع والخدمات بين الدانمرك وجنوب افريقيا وناميبيا قد حظرت اعتبارا من ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، باستثناء تصدير المنتجات الدانمركية لأغراض طبية بحتة .

٦ - وفضلا عن ذلك ، فإن القانون رقم ٢٦٧ المؤرخ في ٢٢ ايار/مايو ١٩٨٦ يحظر جميع واردات الفحم التي يكون مصدرها جنوب افريقيا وناميبيا .

٧ - وإضافة الى ذلك فقد اتخذت الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، قرارا بوقف استيراد أنواع معينة من منتجات الحديد والصلب التي مصدرها جنوب افريقيا .

حظر بيع الكروغراند وجميع العملات الأخرى المضروبة في الجنوب الافريقي

٨ - وينطبق الحظر على التجارة أيضا على الكروغراند وجميع العملات الأخرى المضروبة في جنوب افريقيا .

### حظر توريد الاسلحة

٩ - أدى التزام الدانمرك الدقيق بقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن حظر توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا ، فيما أدى ، الى سجن مجرمين ومصادرة ارباحهم من معاملات غير قانونية . وفي ايار/مايو ١٩٨٥ ، شددت العقوبة المفروضة على انتهاك الحظر ، واصبحت العقوبة القصوى الآن السجن لمدة اربع سنوات .

١٠ - وتلتزم الدانمرك ايضا التزاما آمينا بالحظر المفروض على الواردات العسكرية من جنوب افريقيا ، الذي طلبه مجلس الامن في قراره ٥٥٨ (١٩٨٤) . وتشعر الدانمرك بقوة بأن التوصيات الواردة في ذلك القرار ينبغي أن تحترم عموما ، ومن الافضل أن يجعلها مجلس الامن توصيات إلزامية .

١١ - وتؤيد الدانمرك توسيع نطاق الحظر المفروض على الاسلحة وتعزيزه .

### التعاون العسكري

١٢ - لم تقم الدانمرك قط أي تعاون مع جنوب افريقيا في المجال العسكري . ولم يجبر أبدا أي تبادل للملحقين العسكريين بين الدانمرك وجنوب افريقيا .

### وقف تصدير وبيع النفط الى جنوب افريقيا

١٣ - ينطبق الحظر التجاري أيضا على النفط وعلى نقل الزيوت المعدنية ومنتجات الزيوت المعدنية على السفن الدانمركية الى جنوب افريقيا وناميبيا ومنها .

١٤ - وترى الدانمرك أنه يجب على المنتجين والناقلين معا احترام الحظر المفروض على النفط اذا أريد له أن يكون فعالا . وقد وافقت الدانمرك وغيرها من بلدان الشمال على إجراء مشاورات مع غيرها من بلدان النقل البحري بغية التوصل الى اتفاق حول فرض حظر مشترك على نقل النفط الى جنوب افريقيا .

١٥ - ولا تصدر الدانمرك النفط الى جنوب افريقيا .

١٦ - والاتجار في النفط مع جنوب افريقيا ونقله اليها محظوران عن طريق التشريع .

١٧ - والتعاون في المجال النووي مستبعد تماما عن طريق التشريع الذي يفرض على فرض حظر تجاري عام على جنوب افريقيا .

### تقديم المساعدة الى دول خط المواجهة

١٨ - تؤيد الدانمرك بشدة جهود دول خط المواجهة وغيرها من دول الحدود الرامية الى التغلب على المشاكل الحرجة التي تنشأ عن الحالة في الجنوب الافريقي . وهي تقوم بذلك أساسا عن طريق المساعدة الإنمائية الثنائية ، والمساعدة المقدمة عن طريق مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي الذي يضم دول خط المواجهة ، والمساعدة المقدمة عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف . وتخص هذه المساعدة أساسا لفرض تمكين البلدان المعنية من تحقيق نمو اقتصادي مطرد ، ومن ثم زيادة الاعتماد على الذات والاستقلال عن جنوب افريقيا .

١٩ - وفي دور الانعقاد السنوي لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي المعقود في أروشا عام ١٩٨٨ ، تعهدت الدانمرك بتقديم مبلغ قدره ٧٥٠ مليون كرونا دانمركية (حوالي ١١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لفترة خمسة أعوام من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢ من أجل التعاون الاقليمي في اطار المؤتمر . وإضافة الى ذلك ، من المقدر أن قيمة التعاون الثنائي بين الدانمرك ودول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة ، لنفس الفترة ، يبلغ حوالي ٦٤٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة .

٢٠ - وفي عام ١٩٨٧ ، بلغت مساهمة الدانمرك في مساعدة الطوارئ المقدمة الى دول خط المواجهة ٠,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة في أنغولا ، و٥,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة في موزامبيق ، و٠,٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة ، و٠,٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة في زمبابوي .

### المساعدة الإنسانية

٢١ - زادت الدانمرك من مساعدتها الانسانية والقانونية والتعليمية وغيرها من انواع المماثلة من المساعدة والدعم المقدمين لضحايا الفصل العنصري ولحركات التحرر من ١١ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ الى ١٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ .

### وقف الاتصالات الاكاديمية والثقافية والرياضية

٢٢ - وفي عام ١٩٧٨ ، جعلت بلدان الشمال الحصول على تأشيرات شرطا إجباريا لجميع مواطني جنوب افريقيا . كما قيدت بلدان الشمال بعد ذلك حق مواطني جنوب افريقيا في دخولها حين استحدثت مبادئ توجيهية جديدة لإدارة الشؤون المتعلقة بالتأشيرات الممنوحة لمواطني جنوب افريقيا .

٢٣ - وبوجه خاص ، لن تمنح تأشيرات الدخول لتمكين مواطني جنوب افريقيا من الاشتراك في الالعاب الرياضية والترتيبات الثقافية وترتيبات ترويج التجارة والترتيبات العلمية إلا إذا كان هناك دليل واضح على الحاجة الى تحقيق تعاون دولي واسع .

٢٤ - وما زال التفكير الكامل لنظام الفصل العنصري باستخدام السبل السلمية السى أقصى حد يمثل الهدف الذي تشارك فيه الدانمرك الاغلبية الشاسعة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

٢٥ - وتشكل التدابير المناهضة للفصل العنصري والموجزة أعلاه منطلقا لاشتراك الدانمرك الايجابي في جميع المحافل الدولية ذات الصلة والرامية الى زيادة الضغط المفروض على نظام الفصل العنصري . وما تزال الجزاءات الالزامية التي اعتمدها مجلس الأمن أكثر السبل فعالية لتحقيق ذلك . والدانمرك مقتنعة بأنه الى حين أن تطبق تلك الجزاءات فإن تدابيرها الخاصة ستلهم البلدان الاخرى الى اتخاذ خطوات وطنية .

### سورينام

[الأصل : بالانكليزية]

١ - تود حكومة سورينام أن تعلن أن سياستها ظلت على الدوام تدين نظام الفصل العنصري المقيت . وليس لسورينام استثمار في عملة الكروغيراند أو أية عملة أخرى لجنوب افريقيا ، كما أنها لا تسمح ببيع هذه العملات في سورينام . ولا تحتفظ حكومة سورينام بأية علاقات ثقافية أو أكاديمية أو علمية مع نظام جنوب افريقيا العنصري وتعتزم وقف جميع العلاقات التجارية غير المباشرة مع جنوب افريقيا .

٢ - وفضلا عن ذلك ، فقد أيدت حكومة سورينام باستمرار تطبيق الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا بغية انهاء الفصل العنصري ، وتود أن تؤكد عزمها على تكثيف علاقاتها الممتازة الحالية مع الدول الافريقية الاخرى .

٣ - بيد أنه نظرا للحالة الاقتصادية والمالية الراهنة في سورينام فإن الحكومة تأسف لعدم امكانية منح مساعدة اقتصادية لضحايا الفصل العنصري .

### الصين

[الأصل : بالصينية]

١ - أدانت حكومة جمهورية الصين الشعبية بقوة ، دوما ، سياسات التمييز العنصري والفصل العنصري التي تنتهجها سلطات جنوب افريقيا وقمعتها للسكان السود ، كما أيدت بحزم شعب جنوب افريقيا في نضاله البطولي من أجل الديمقراطية والمساواة العنصرية . وتدين الحكومة الصينية بقوة سلطات جنوب افريقيا لعدوانها وأنشطة تقويض الاستقرار التي تقوم بها ضد البلدان المجاورة لها ، وتؤيد بحزم دول خط المواجهة الافريقية في نضالها العادل من أجل ضمان السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية . وستواصل الحكومة الصينية بذل قصاراها لتقديم المساعدة لحركات التحرير في الجنوب الافريقي ولدول خط المواجهة .

٢ - وقد التزمت الحكومة الصينية باستمرار التزاما دقيقا بقرارات الامم المتحدة المتعلقة بسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا ونفذت تلك القرارات تنفيذا تاما . وقد رفضت اقامة أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو تجارية أو عسكرية أو رياضية أو ثقافية مع جنوب افريقيا .

### العراق

[الأصل : بالعربية]

#### الاجراءات المتخذة من جانب حكومة العراق

#### ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا

#### اجراءات الحكومة من خلال الامم المتحدة :

١ - إن الحكومة العراقية مستمرة في فرض العقوبات ضد جنوب افريقيا ، حيث لا توجد علاقات دبلوماسية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية معها .

٢ - لا يزال العراق متمسكا بحظر تزويد جنوب افريقيا بالنفط والسلاح ، ولا يسمح للبواخر العراقية باستخدام موانئها .

- ٢ - ساندت الحكومة العراقية كافة قرارات الامم المتحدة الخاصة بقطع العلاقات مع حكومة جنوب افريقيا ، وطالبت بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة عليها .
- ٤ - ساند العراق كافة الاجراءات المتخذة لقطع التعاون مع جنوب افريقيا في مجال الذرة .
- ٥ - تعاون العراق في العديد من المناسبات وبكافة الوسائل المتاحة مع الامم المتحدة في جهودها لانهاء احتلال ناميبيا من قبل النظام العنصري في جنوب افريقيا وتحقيق استقلالها بقيادة منظمة "سوابو" .

الاجراءات الحكومية :

- ٦ - لا يقيم العراق أية علاقات سياسية أو ثقافية أو رياضية أو تجارية أو دبلوماسية مع جنوب افريقيا كما لا توجد اتفاقات ثقافية بين العراق وهذا النظام .
- ٧ - لا توجد استثمارات عراقية في جنوب افريقيا ولا توجد اعتمادات أو وكالات .
- ٨ - يحرم القانون العراقي الهجرة إلى جنوب افريقيا .
- ٩ - لا يسمح بالسفر من أجل السياحة إلى جنوب افريقيا .
- ١٠ - يقيم العراق علاقات طيبة مع الدول المجاورة لجنوب افريقيا ويوفر لها المساعدات المالية والمعنوية والمساعدة السياسية .
- ١١ - لا يعترف العراق بالبانثومتانات ولا يستثمر فيها .
- ١٢ - تدعم الحكومة العراقية كافة حركات التحرر بما فيها أغلبية العمال السود في جهودهم نحو الاستقلال وحقوق الانسان في جنوب افريقيا وناميبيا .
- ١٣ - لا توجد عوائق تمنع النقابات من التضامن مع العمال في نضالها ضد التمييز العنصري .
- ١٤ - يدين العراق استخدام المرتزقة في جنوب افريقيا ويعتبرهم مجرمين ينبغي معاقبتهم بالقانون .



### غانا

[ الاصل : بالانكليزية ]

ليس لحكومة غانا ، كمسألة تتعلق بالسياسة العامة وإخلاصا منها لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، أية علاقات على الإطلاق مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا . ولا يبدو ، والحال كذلك ، أن الأمر يقتضي اتخاذ أي تدابير خاصة لتنفيذ القرار المذكور أعلاه .

### فنلندا

[ الاصل : بالانكليزية ]

اتخذت حكومة فنلندا الاجراءات التالية تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٢٣/٤٢ زاي المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ :

١ - تعتقد حكومة فنلندا اعتقادا راسخا بأن الجزاءات الالزامية المفروضة من قبل مجلس الامن التابع للأمم المتحدة وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هي أكثر الأدوات فعالية لتحقيق تغيير سلمي في جنوب افريقيا ولاستقلال ناميبيا . وانتظارا لغرض الجزاءات الالزامية ، فإن فنلندا قد التزمت ، مع سائر بلدان الشمال ، بتكثيف جهودها للتوصل إلى قرارات في أسرع وقت ممكن حول تدابير فعّالة يتخذها مجلس الامن التابع للأمم المتحدة . وقد جرى تنقيح وتوسيع برنامج العمل المشترك بين بلدان الشمال لمكافحة الفصل العنصري (١٩٧٨) في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ . والتنقيح الأخير هو نتيجة للمقاطعة التجارية التي استحدثتها في عام ١٩٨٧ فنلندا وبلدان أخرى من بلدان الشمال ضد جنوب افريقيا وناميبيا . ونحن نعتبر برنامج العمل هذا مثالا على الكيفية التي يمكن بها زيادة الضغط الدولي على حكومة جنوب افريقيا . والعناصر الأساسية في سياسة فنلندا المستمرة تجاه جنوب افريقيا هي تقديم المساعدة وفرض أشكال شتى من الجزاءات . والهدف من تقديم المساعدة هو توطيد الأساس اللازم للتنمية والديمقراطية في الجنوب الافريقي ، وتنطوي هذه المساعدة على التعاون المفيد لمستقبل المنطقة بأسرها .

٢ - ويفرض برنامج عمل بلدان الشمال على جنوب افريقيا وناميبيا جزاءات اقتصادية سبق للحكومة فنلندا أن نفذت في اطارها حظرا على منح القروض والاشتراك في اتصالات الاقراض ، وعمليات التأجير وبيع براءات جديدة وتقديم استثمارات إلى جنوب افريقيا وناميبيا . وبجانب ذلك ، يتضمن برنامج العمل المذكور تقديم المساعدة للتخفيف من آثار سياسة الفصل العنصري وزعزعة الاستقرار التي تنتهجها جنوب افريقيا . ولقد وسعت الحكومة الفنلندية بدرجة كبيرة من نطاق تعاونها مع أعضاء مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي من أجل مساعدة بلدان المنطقة على تعزيز قوتها الاقتصادية وتقليل اعتمادها على جنوب افريقيا . ويذهب ثلث المساعدة الانمائية المباشرة التي تقدمها فنلندا إلى بلدان المؤتمر .

٣ - ولقد زادت الحكومة الفنلندية أيضا من المساعدة الانسانية المقدمة عن طريق القنوات المتعددة الاطراف أو بصورة مباشرة إلى ضحايا الفصل العنصري . وفنلندا هي أحد كبار المساهمين في صناديق وبرامج الأمم المتحدة للجنوب الافريقي . ولقد أجريست زيادة كبيرة أيضا في المساعدة المباشرة وغير المباشرة التي نقدمها إلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وإلى المؤتمر الوطني الافريقي وشعب جنوب افريقيا وناميبيا المقهور . وقد افتتحت سوابو مكتبا اعلاميا لها في فنلندا في ١ ايار/مايو ١٩٨٨ كما قرر المؤتمر الوطني الافريقي فتح مكتب اعلامي في هلسنكي أيضا خلال هذه السنة .

### المكسيك

[الاصل : بالاسبانية]

تود البعثة الدائمة للمكسيك الافادة بأن حكومة جمهورية المكسيك لا تقيم أية علاقة دبلوماسية أو تجارية أو أي نوع آخر من العلاقات مع جنوب افريقيا ، وانها تطبق ، فضلا عن ذلك ، تدابير تشريعية وتدابير أخرى تطبقها كاملا بهدف المساهمة في القضاء على النظام العنصري القائم على الفصل العنصري .

### النرويج

[الاصل : بالانكليزية]

#### لمحة عامة

١ - تعتقد حكومة النرويج اعتقادا راسخا بأنه يجب ممارسة ضغط فعال للتأشير على حكومة جنوب افريقيا لكي تضع حدا للفصل العنصري بالوسائل السلمية . ولذلك تدعو النرويج إلى أن يتخذ مجلس الامن قرارا بفرض جزاءات الزامية وشاملة ضد جنوب افريقيا .

٢ - وريثما يتم اعتماد جزاءات ملزمة على الصعيد الدولي ضد جنوب افريقيا ، اتخذت النرويج بالاشتراك مع بلدان الشمال الاخرى ، عددا من التدابير من جانب واحد بغية الحد من العلاقات التجارية وغيرها من العلاقات مع جنوب افريقيا .

٣ - واتخذ وزراء خارجية بلدان الشمال ، في آذار/مارس ١٩٨٨ ، اجراء لمتابعة برنامج العمل ولمناهضة الفصل العنصري لعامي ١٩٧٨ و ١٩٨٥ . وقد تضمن هذا البرنامج عددا من الاهداف والتدابير الرامية إلى زيادة الضغط الدولي على جنوب افريقيا . وقد انتهت حكومات النرويج والدانمرك والسويد منذ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، اتفاقات النقل الجوي التي أبرمتها كل منها مع جنوب افريقيا في ٢٨ آذار/مارس ١٩٥٨ . وبعد ذلك ، أوقفت شركة الخطوط الجوية الاسكندنافية رحلاتها إلى جنوب افريقيا .

#### التدابير التي اتخذتها النرويج ضد جنوب افريقيا

٤ - اعتمد البرلمان النرويجي قانونا بفرض حظر اقتصادي ضد جنوب افريقيا وناميبيا .

٥ - وقد دخل القانون حيّز النفاذ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٧ ، وأصبحت أحكامه نافذة المفعول في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ . وتتضمن هذه الاحكام ما يلي :

(١) "فرض حظر عام على استيراد السلع المنتجة في جنوب افريقيا وناميبيا ، إلى النرويج ، وعلى تصدير السلع من النرويج إلى جنوب افريقيا وناميبيا ؛

(ب) "فرض حظر على قيام السفن النرويجية بنقل النفط الخام من وإلى جنوب افريقيا وناميبيا ، وبواسطة أية سفينة أجنبية موضوعة تحت تصرف الشركات النرويجية أو أى شخص يقطن في النرويج ؛

(ج) "فرض حظر على نقل المسافرين أو البضائع من وإلى جنوب افريقيا وناميبيا على متن الطائرات النرويجية ، وعلى نقل المسافرين أو البضائع إلى النرويج على متن الطائرات التابعة لجنوب افريقيا أو ناميبيا ؛

(د) "فرض حظر على تقديم الخدمات في جنوب افريقيا أو ناميبيا أو بنساء على طلب من أشخاص يقطنون في جنوب افريقيا وناميبيا ؛

(هـ) "فرض حظر على منح القروض أو الائتمانات أو الضمانات إلى أشخاص مقيمين في جنوب افريقيا أو ناميبيا واجراء عقود التأمين مع أشخاص يقطنون في هذين البلدين ؛

(و) "فرض حظر على الاستثمار في جنوب افريقيا أو ناميبيا وعلى تأجير المعدات الانتاجية إلى أشخاص يقطنون في جنوب افريقيا أو ناميبيا ؛

(ز) "فرض حظر على نقل براءة الاختراع أو حقوق الانتاج إلى أشخاص يقطنون في جنوب افريقيا أو ناميبيا ؛

(ح) "فرض حظر على تنظيم الرحلات السياحية أو ترويج السياحة إلى جنوب افريقيا وناميبيا .

٦ - والغرض من هذا القانون هو زيادة الضغط الدولي على جنوب افريقيا لحملها على الغاء الفصل العنصري . وترى حكومة النرويج أن فرض حظر اقتصادي على جنوب افريقيا وناميبيا هو من أحد الوسائل المتعددة التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض .

٧ - وستعمل النرويج وغيرها من البلدان الشمالية بصورة نشيطة لكي يتخذ مجلس الامن التابع للأمم المتحدة قرارا بفرض جزاءات دولية ملزمة ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك فرض حظر على النقل .

٨ - وفي الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، قَدِّمَت النرويج قرارا بشأن فرض حظر نفطي ضد جنوب افريقيا . ونتيجة لذلك تمّ انشاء فريق حكومي دولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية والبتروولية إلى جنوب افريقيا . وعليه أنشأت الامم المتحدة آلية دولية لتسجيل هوية السفن وشركات النقل التي تقوم بشحن النفط إلى جنوب افريقيا .

#### المساعدة الانسانية المقدمة من النرويج

٩ - إن النرويج هي أحد البلدان المتبرعة الرئيسية التي تقدم المساعدة الانسانية إلى حركات التحرير واللاجئين وغيرهم من ضحايا نظام الفصل العنصري . ويتم نقل جزء من الأموال عن طريق حركات التحرير الثلاث ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ، وجزء عن طريق الامم المتحدة ، وجزء عن طريق المنظمات الانسانية والدينية النرويجية والدولية . وتستخدم المنح للأغراض الانسانية والتدريب ، وفقا للمبادئ التوجيهية التي يضعها البرلمان والحكومة .

١٠ - وقد ازدادت المساعدة المقدمة على هذا الشكل زيادة كبيرة خلال السنوات الاخيرة . ففي حين بلغ الاعتماد المخصص لهذا الغرض في عام ١٩٨١ ، ٤٣ مليون كرون ، وصل هذا الرقم في عام ١٩٨٧ إلى ١٥٣ مليون كرون (نحو ٤٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة) . وستجري زيادة هذا الاعتماد في عام ١٩٨٨ .

١١ - ورغم أن تدابير الدعم هذه موجهة بالدرجة الأولى لاهداف انسانية ، فهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا النوع من الدعم الدولي يعتبر دعما معنويا للغالبية السوداء في جنوب افريقيا . ومن هذا المنطلق ، تمثل المساعدة الانسانية مساهمة هامة في الاعمال الموجهة نحو مكافحة نظام الفصل العنصري وارساء الاساس لإلغاء الفصل العنصري بالوسائل السلمية .

#### المساعدة النرويجية المقدمة إلى بلدان الجنوب الافريقي

١٢ - قدمت النرويج مساعدات كبيرة إلى البلدان الواقعة في الجنوب الافريقي لمساعدتها على تقليل اعتمادها الاقتصادي على جنوب افريقيا . وقد زادت هذه المساعدات زيادة كبيرة خلال السنوات الاخيرة . ففي عام ١٩٨٧ ، بلغ اجمالي التحويلات النقدية النرويجية الشنائية إلى تلك البلدان ما يقارب ٩٦٥ مليون كرون (نحو ١٥٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) . ويجري استثمار حصة كبيرة من هذه

المساعدة في القطاعات التي يمكن أن تساهم مباشرة في تقليل الاعتماد على جنوب افريقيا . وينطبق هذا بصفة خاصة على التدابير المتخذة في قطاعي النقل والاتصالات ، بغية تلبية الاحتياجات على الصعيد الوطني وبين مختلف الاقاليم ، دون حاجة إلى خدمات النقل والاتصالات التي تقدمها جنوب افريقيا .

١٣ - وازدادت أيضا المساعدة التي تقدمها النرويج إلى مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي (١٥٠ مليون كرون في عام ١٩٨٧) ، وذلك اعترافا بأن هذا المؤتمر يمثل جهدا منظما لتنسيق عملية انمائية اقتصادية قد تسهم في جعل هذه المنطقة أكثر استقلالا عن جنوب افريقيا . وذكرت حكومة النرويج أنها مستعدة لزيادة المساعدة المقدمة إلى بلدان المؤتمر في حالة قيام جنوب افريقيا باتخاذ تدابير اقتصادية معاكسة ضد هذه البلدان .

### نيجيريا

[الامل : بالانكليزية]

تمثل نيجيريا امتثالا جيدا لجميع قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا لدرجة أن معظم هذه القرارات وفحواها تنعكس بشكل أو بآخر في القوانين التشريعية والتوجيهات الادارية النيجيرية . وتحقيقا لهذا الغرض تتشرف حكومة نيجيريا الاتحادية بعرض واعادة تأكيد ما يلي :

(أ) ليس لنيجيريا أي شكل من أشكال العلاقات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا ؛

(ب) ليست لنيجيريا أية علاقات تجارية مع جنوب افريقيا المطبقة للفصل العنصري ولذلك فهي لا تملك أية استثمارات فيها ولا تمنح أو تتلقى أي نوع من القروض المالية من نظام الحكم القائم على الفصل العنصري ؛

(ج) واطافة إلى ما ورد أعلاه في (ب) ، فإن جمهورية نيجيريا الاتحادية تحظر على الشركات والمؤسسات النيجيرية التابعة للقطاع الخاص أي شكل من أشكال التعامل التجاري مع جنوب افريقيا أو وكلائها ؛

(د) تحظر نيجيريا استيراد وبيع القطع النقدية الذهبية "كروغراند" ؛

(هـ) ليست لنيجيريا أية علاقات مع جنوب افريقيا في الميدان العسكري وميداني الشرطة والمخابرات . وفقا لقرارات مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٤٢١ (١٩٧٧) و ٤٣٧ (١٩٨٠) ، وقد سنّ في عام ١٩٨١ قانون تشريعي لتطبيق حظر الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا . وبالتالي فإن نيجيريا تحظر أيضا التعاون النووي مع جنوب افريقيا وفقا للقانون التشريعي ذاته ؛

(و) وفيما يتعلق بمسألة تصدير وبيع النفط إلى جنوب افريقيا ، تلتزم نيجيريا التزاما صارما بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة . ولهذا الغرض يتضمن عقد بيع وشراء النفط الخام (الشروط العامة : الفقرة ٢١ - جهات المقصد المحظورة) حكما ينص على حظر تصدير النفط الخام النيجيري إلى جنوب افريقيا . وقد صدرت التوجيهات إلى جميع الشركات المنتجة للنفط وكلاء تمويل السفن بالوقود لضمان عدم السماح للسفن التي يكون في طاقمها مواطنون من جنوب افريقيا أو من الذين زاروا جنوب افريقيا ، بشحن النفط من نيجيريا . وبموجب العقد ذاته تُلزم كل جهة تتعامل مع نيجيريا بأن ترسل شركة النفط الوطنية النيجيرية شهادة التفريغ المتعلقة بجميع كميات النفط المنقولة من حمتها . وعن طريق ذلك يمكن للشركة أن تتأكد من أن النفط الخام لم يفرغ في أي ميناء تابع لجنوب افريقيا ؛

(ز) وجوازات السفر النيجيرية غير صالحة للسفر إلى جنوب افريقيا كما لا يسمح لمواطني البلدان الأخرى الذين زاروا جنوب افريقيا سواء لأغراض اجتماعية وللقيام بأنشطة تجارية وثقافية ورياضية ، بالدخول إلى نيجيريا ؛

(ح) كانت نيجيريا أحد البلدان التي وفت بالتزاماتها فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وايداع مك التصديق ، مما عزز امكانية بدء نفاذها في نيسان/ابريل ١٩٨٨ .

٢ - استجابة للنداء الموجه إلى الدول في الفقرة ٨ من القرار بزيادة المساعدة والدعم المقدمين إلى ضحايا الفصل العنصري ، وإلى حركات التحرير ، وجميع المكافحين ضد الفصل العنصري ، فضلا عن دول خط المواجهة ، ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، قدمت نيجيريا المنح التالية نقدا وعينا :

<u>المساعدة المقدمة إلى حركات التحرير</u>		(٢)
منحة نقدية	١٩٨٨ ٩١ ٩٠٠ نيرا	١١ سوابو
منحة نقدية	١٩٨٧ ٢٠٦ ٠٠٠ نيرا	
١٩٨٧ ٣٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للمياه الصالحة للشرب لمراكز التدريب المهني التابعة للمنظمة		
مواد اغاشة لمكتب المؤتمر في جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٨٨ ٤٦ ٢٢٠ نيرا	١٢ المؤتمر الوطني الافريقي
مواد اغاشة لمكتب المؤتمر في زامبيا	١٩٨٨ ٤٨ ٢٧٠ نيرا	
١٩٨٧ أوفد ٨ من أعضاء فرقة المساعدة التقنية إلى كلية "سولومون مالانغو فرييدوم كوليدج" التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي		
١٩٨٧ باس من طراز فولكس فاغن كومبي ، وشاحنة بمقطورة ، و ٨ حاويات بها مواد اغاشة متنوعة بها فيها الادوية		
١٩٨٧ مرافق ومعسكرات تدريب عسكري قدمت لتدريب كوادر المؤتمر الوطني الافريقي		
منحة نقدية	١٩٨٧ ٢٠٦ ٠٠٠ نيرا	



منحة نقدية للمساهمة في استضافة مؤتمر أروشا الذي نظمه المؤتمر الوطني الافريقي في جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٨٧ ٢٥ ٠٠٠ نيرا		
مواد اغاشة لمكتب المؤتمر في جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٨٨ ٩٥ ٠٠٠ نيرا	١٣١	مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا
منحة نقدية	١٩٨٧ ٧٥ ٠٠٠ نيرا		
<u>المساعدة المقدمة إلى دول خط المواجهة وأعضاء المؤتمر التنسيقي</u>			
<u>الانمائي للجنوب الافريقي</u>			
المساعدة في مكافحة آثار البرد القارس	١٩٨٨ ٥ ٠٠٠ دولار	١١١	ليستو
للمساهمة في تكاليف تعيين ومعيشة البروفيسور أ. بيكه ، نائب مدير جامعة ليستو	١٩٨٨ ٧٥ ٠٠٠ دولار		
مواد اغاشة	١٩٨٨ ٩٦ ٤١٤ نيرا	١٣١	أنغولا
مواد اغاشة	١٩٨٨ ٩٩ ٣٩٩ نيرا	١٣١	بوتسوانا

- ١٤١ موزامبيق ١٩٨٨ ٩٩ ٣٩٩ نيرا مواد اغاثة
- ١٩٨٧ ١٨ عضوا من الفرقة التقنية لتمييز  
تطوير القوى العاملة
- ١٩٨٧ ٢ ٠٠٠ طن من مواد اغاثة متنوعة للجيش

(ج) المنح الدراسية

قدم صندوق اغاثة الجنوب الافريقي ٢٧ منحة دراسية تقدر قيمتها بمبلغ ٧٨ ٧٠٣,٤٠ نيرا للدراسة في الجامعات النيجيرية ، إلى الطلاب من منطقة الجنوب الافريقي الفرعية للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧ .

مساعدة متنوعة

- ١١١ قدم مبلغ ٦٦ ٩٩٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ للمساهمة في حساب برنامج بناء الدولة التابع لمندوق الامم المتحدة لناميبيا ؛
- ١٣١ قدم أيضا مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ إلى الصندوق الاستثماري لمعهد الامم المتحدة لناميبيا ؛
- ١٣١ منح مبلغ ٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمندوق الامم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا في عام ١٩٨٧ ؛
- ١٤١ منح مبلغ ١٠ ٠٠٠ جنيه استرليني للمندوق الدولي للدفاع والمعونة للجنوب الافريقي ؛
- ١٥١ يجري حاليا صرف حصة عام ١٩٨٨ من مجموعة المعونات البالغة ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على فترة خمس سنوات ، والتي تعهدت بتقديمها نيجيريا كمساعدة لدول خط المواجهة .

### هولندا

[الاصل : بالانكليزية]

١ - نفذت هولندا سلسلة من التدابير التقييدية التي اتخذتها في إطار التعاون السياسي الاوروبي بغية زيادة الضغط على حكومة جنوب افريقيا لحملها على الغاء نظام الفصل العنصري .

٢ - وقد قرنت الدول الإثننا عشرة والاتحاد الاوروبي هذه التدابير التقييدية ببرامج مشتركة تهدف إلى مساعدة ضحايا الفصل العنصري . ويرد تعداد وصف لهذه التدابير والبرامج في البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمملكة الدانمرك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، عندما تكلم بالنيابة عن الدول الإثننا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، في الجلسة العامة ٧٤ للجمعية العامة في إطار البند ٢٣ من جدول الاعمال فيما يتعلق بسياسات الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا .

### اليابان

[الاصل : بالانكليزية]

١ - دعت حكومة اليابان بمودة مستمرة ، إلى ايجاد حل ملهي للحالة في جنوب افريقيا ، وناشدت حكومة جنوب افريقيا اتخاذ التدابير اللازمة لاجراء اصلاحات جوهرية تهدف إلى الغاء الفصل العنصري .

٢ - وفي إطار الجهود المبذولة لإبلاغ هذا الموقف الراسخ إلى حكومة جنوب افريقيا ، وضعت حكومة اليابان حدودا لملاقاتها مع جنوب افريقيا حتى قبل اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٢ (زاي) ، بحيث اقتصرت هذه العلاقات على المستوى القنصلي لا الدبلوماسي ، وقيدت أنشطة الاستثمارات والتمويل ، ووضعت حدا للتبادلات الرياضية والثقافية والتعليمية ، وحظرت تصدير الاسلحة إلى جنوب افريقيا ، وتوقفت عن استيراد الاسلحة من ذلك البلد . فضلا عن ذلك حظرت تصدير الحاسبات الالكترونية التي قد تساعد في تنفيذ الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات ، كالشرطة والقوات المسلحة ، التي تعمل على تنفيذ الفصل العنصري ، كما طلبت من جميع المعنيين ، التعاون معها في وقف استيراد العملات الذهبية "كروغراند" وغيرها من العملات الذهبية التابعة لجنوب افريقيا .

٣ - وطلبت من الشركات التي توجد لها مكاتب في جنوب افريقيا أن تحترم بمصدق ممارسات العمالة على أساس التساوي والإنصاف . وفي الوقت نفسه قامت اليابان ، فسي إطار الجهود التي تبذلها لتحسين مركز السكان السود في جنوب افريقيا ، بتمزيـز تعاونها من أجل تنمية الموارد البشرية في الجنوب الافريقي .

٤ - وفضلا عن ذلك ، قامت اليابان منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بفرض حظر على استيراد الحديد والصلب ، وأوقفت إصدار تأشيرات سياحية لمواطني جنوب افريقيا ، وطلبت من اليابانيين التوقف بصورة طوعية عن زيارة جنوب افريقيا ، وأوقفت الملات الجوية مع جنوب افريقيا ومنعت الموظفين الحكوميين من استخدام خطوط الطيران التابعة لجنوب افريقيا .

٥ - وفي ميدان الطاقة النووية ، لا تصدر اليابان ولم تصدر قط المفاعلات النووية أو المواد المتصلة بذلك إلى جنوب افريقيا . وفضلا عن ذلك لا تشارك فسي أي تعاون تقني مع جنوب افريقيا فيما يتعلق بتطوير الطاقة النووية .

### اليونان

[الأصل : بالانكليزية]

١ - تعرب اليونان عن قلقها الشديد إزاء تدهور الحالة في جنوب افريقيا نتيجة للتدابير الاخيرة التي اتخذت ضد الاغلبية الساحقة من الشعب . وتعرب اليونان عن أسفها الشديد لقيام حكومة جنوب افريقيا بتمديد حالة الطوارئ ، مستهدفة بذلك ترسيخ نظام الفصل العنصري . وقد أدانت اليونان مرارا وبأشد العبارات الممكنة ذلك النظام الجائر ودعت إلى الغائه تماما واستبداله بمجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا . وقد نغزت اليونان هذه السياسة عن طريق أمور منها المشاركة في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٢ زاي بشأن الاجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري .

٢ - وتواصل اليونان ، على الصعيد الوطني ، العمل على اتخاذ تدابير ، تترد تفاصيلها في مذكرتنا 3650/112a/AS/1960 المؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وتستهدف ممارسة الضغوط على حكومة جنوب افريقيا لكي تتخلى عن نظام الفصل العنصري بطريقة سلمية . كما استضافت اليونان الندوة المعنية بالثقافة المناهضة للفصل العنصري ، المعقودة في أثينا في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، مساهمة بذلك فسي زيادة نشر المعلومات عن طبيعة الفصل العنصري .